ميثاق مشترك للنضال الجماعي

تحليل المشترك ونداء العمل

تشرين الأول/أكتوبر 2016

الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
ESCR-Net
Red-DESC
Réseau-DESC

هذا الميثاق أيده أعضاء الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في خلال الاجتماع العالمي للاستراتيجية (15-19 تشرين الثاني/نوفمبر 2016)، حيث رأوا فيه تحليلًا مشتركًا للأوضاع السائدة التي تعمق اللامساواة وتقود إلى إفقار المجتمعات في العالم وحرمانها. يقدّم الميثاق لمحة عامة عن القوى العالمية التي تؤثر في حيوات الناس في كل المناطق الحضرية والريفية في أنحاء العالم. كما يشتمل على رؤية جديدة تتمثل في توحيد النضالات، ويخلص إلى نقاط الإجماع الأولية المتعلقة بالمطالب المشتركة بتحقيق العدالة التي من شأنها مدّ الحملة العالمية والأعمال المنسّقة بالمعلومات اللازمة بما يتماشى مع مهمة الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في "بناء حركة عالمية تجعل حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية واقعًا للجميع".

طوّر الفريق العامل المعني بالحركات الاجتماعية والمجموعات الشعبية في الشبكة العالمية هذا الميثاق بدايةً في خلال سلسلة من الاجتماعات دامت عامًا كاملًا. وفي أعقاب تداول المسودة الأولية مع أعضاء الفرق العاملة الموضوعية في شهر حزيران/يونيو 2016، وإدراج المدخلات التي قدمّها هؤلاء الأعضاء، عُرض الميثاق المشترك للنضال الجماعي ونوقش في الاجتماع العالمي للاستراتيجية الذي عُقد في بوينس أيرس في الأرجنتين، وذلك توخيًا للإسهامات في التحليل المشترك للتحديات والأوضاع العالمية المشتركة، وللحصول على معلومات تستند إليها الشبكة العالمية في وضع خطتها الاستراتيجية المقبلة.

الأوضاع السائدة والتحديات المشتركة

يُسلط هذا القسم الضوء على بعض الخصائص الأساسية التي تتسم بها النماذج الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تقوّض إعمال حقوق الإنسان، ويتخذها أساسًا لدراسة أهمية الثوابت والمعايير المحتملة لحملة عالمية.

الإفقار والحرمان في خضم الوفرة

نحن نعيش في عصر أكثر الاقتصادات إنتاجيةً في تاريخ البشرية، مع توفر ما يكفي من الموارد ويزيد لتأمين الطعام والسكن والتعليم لكل إنسان، غير أن هذه الموارد لا تُستخدم لتلبية هذه الاحتياجات. لكن بدلًا من ذلك، هناك هوة واسعة في الثروة تُركز الموارد والقدرة الإنتاجية في العالم في أيدي قلة قليلة، في حين تُعاني الغالبية الساحقة الفقر والحرمان. والأدهى من ذلك أن العديد من الناس شبّوا على فكرة أن الأوضاع المعيشية المتدنية التي يختبرونها ونضالاتهم من أجل البقاء، أو تلك التي تجبر المهاجرين على الانتقال، إنما هي نتيجة خياراتهم السيئة. " يتعين علينا تحطيم الأسطورة القائلة إن الفقر بلاء ذاتي،"[1] أو أنه بطريقة ما نتيجة ثانوية محتومة للاقتصاد العالمي.

يُمكن القول إن النموذج الاقتصادي الحالي شهد تعاظمًا ملحوظًا على مدى العقود القليلة الماضية. إن الخطاب والتنظيمات والسياسات "الليبرالية الجديدة" التي اختُبرت بداية في تشيلي والمملكة المتحدة، وفُرِضت عالميًا عبر سياسات التكيّف الهيكلي التي فرضها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وسلسلة من اتفاقات التجارة والاستثمار، ولّدت تناقضًا زائفًا بين الحرية والمساواة، وأثارت جدلًا حول قدرة الأسواق التي تعمل بمنأى عن تدخل الحكومة على تخصيص الموارد وضمان النمو الاقتصادي بدرجة أعلى من حيث الكفاءة. لقد عززت هذه السياسات رفع القيود التنظيمية عن النخبة، وخفض الضرائب والإنفاق العام، وخصخصة السلع والخدمات العامة، كما عززت أسواق العمل "المرنة". وأدى تحرير سوق العمل من القيود التنظيمية إلى تنامي القطاع غير الرسمي، وخفض الأجور،[2] فضلًا عن تدهور عام في شروط العمل، وضعف القدرة على المساومة في الأجور ما دفع العمال، لا سيما العاملات منهن، إلى العمالة الهشة.[3] وتقترن هذه الأشكال من الاستغلال بالحرمان في المناطق الريفية والحضرية على حد سواء.

[1] Bob Zellner of the Forward Together Moral Mondays Movement of the USA, during the meeting of the Social Movement Working Group in Biloxi, MS, 15-19 September

[2] Ida Le Blanc of NUDE, Trinidad and Tobago, and Melona Daclan Repunte, Defend Job, Philippines, Millerton, NY, June 8-11, 2016

[3] International Labour Organization (ILO), 'Global Employment Trends for Women,' International Labour Organization: Geneva, December 2012.

يبدو أن النموذج الاقتصادي الحالي يحوّل الناس والطبيعة إلى سلع وغالبًا ما يجرّم الفقراء،[4] وهذا يناقض مزاعمه بتعزيز الحرية. وسواء أكان ذلك عبر الحكومات الاستبدادية، أو فرض المسؤولين غير المنتخبين في البلديات المناضلة، أو الاتفاقات الدولية التي يجري التفاوض عليها خلف الأبواب الموصدة، يبدو أن الحق في المشاركة السياسية، الذي لا ينفصل عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الثقافية، آخذ في الاضمحلال في العديد من السياقات. ويجرى التعاطي مع التنظيمات المتعلقة بحقوق العاملين والحقوق البيئية وحقوق الإنسان على أنها عوائق تعترض السوق الحرة، لذا يُعمل على إضعافها تدريجيا. وفي الوقت عينه، تحصل الشركات الساعية إلى تحقيق الربح على الدعم عن طريق الاعفاءات الضريبية الممنوحة من الحكومات التي تتنافس على الاستثمار، وتهرّب الشركات من دفع الضرائب بالتحويل المصطنع للأرباح إلى المواقع الضريبية الأدنى أو إلى الملاذات الضريبية. وهذا الأمر يترك الحكومات مع تراجع في الإيرادات العامة و/ أو ارتفاع الديون. لقد شهد الابتكار التكنولوجي والقدرة الإنتاجية نموًا ملحوظًا لكن بموازاة ارتفاع معدلات البطالة والبطالة المقنعة، وركود الأجور الفعلية، وتعميق التفاوت، وتفاقم الأزمات الاقتصادية والبيئية التي غذّت الهجرة والاضطرابات الاجتماعية والعسكرية. في الأساس، " نحن لسنا فقراء، بل جُعلنا فقراء. لا نستطيع محاربة الفقر، لكن علينا محاربة ما يفقرنا."[5] وبعبارة أخرى، إن القواعد التي تحكم النظام الاقتصادي العالمي تسمح بتمتع الأقلية وحدها بالأرباح، في حين تواجه الغالبية (في المناطق الريفية والحضرية) المخاطر المتزايدة التي تهدد معيشتها وقدرتها على إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الثقافية في الممارسة العملية.

تواجه النساء في العديد من بلدان العالم تأثيرات مختلفة ومتفاوتة الدرجات ناجمة عن هذه العمليات، مما يؤدي إلى ما يُعرف بـ "تأنيث الفقر". وغالبا ما تُحرم النساء من الحصول على الأراضي والتمويل والموارد الإنتاجية الأخرى، فتلجأن في أحيان كثيرة للعمل في القطاعات الأدنى قيمة في سوق العمل الرسمي. كذلك، غالبا ما يجرى تجاهل الإسهامات التي تقدمها النساء اللواتي يفتقرن إلى الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية والتعليم. ونتيجة للصراعات، والهجرة التي تحفزها الضرورة الاقتصادية، وغير ذلك من العمليات، تعيل النساء العديد من الأسر الريفية على الرغم من عدم الاعتراف الكامل بها. كذلك، غالبًا ما تجد النساء اللواتي تعرضنّ للتحرش الجنسي أو أشكال العنف الأخرى أنفسهن عالقات في دوامة الفقر وعاجزات عن إحداث تغيير دائم لأوضاعهن.

إن تعاظم النظام الاقتصادي العالمي الذي يحركه السوق، أنتج تهديدات خطيرة لحقوق الإنسان، وسبل العيش القابلة للحياة، والاستدامة البيئية، والكرامة الإنسانية في بلدان الشمال والجنوب في آن معًا. ففي الولايات المتحدة مثلًا، "تلتهم الرأسمالية الطبقة المتوسطة."[6] ويميل هذا النظام إلى استغلال الأزمات (تغيّر المناخ، والإرهاب، والمجاعة العالمية) لزيادة أرباحه إلى أقصى حد ممكن، وتركيز السلطة في أيدي أصغر نخبة

[4] Herman Kumara, National Association of Fisherfolk Solidarity Organization, Sri Lanka, Millerton, NY, June 8-11, 2016
[5] Mkhaliseni (Ndaboh) Mzimela of Abahlali baseMjondolo, South Africa, Biloxi, MS, September 15-19, 2015
[6] Kindra Arnesen. Bridge the Gulf, USA, Biloxi, MS, September 15-19, 2015

على الإطلاق. ويُساعده على ذلك تضليل الرأي العام عبر وسائل الإعلام الخاضعة لسيطرة الدول و/أو المصالح التجارية، والتي غالبًا ما تروّج للنموذج القائم على تحقيق الربح بأنه السبيل إلى السعادة، وتلمّح إلى أن أولئك الذين يتصدون لهذا النموذج يرقون إلى مرتبة المجرمين.[7]

هيمنة الشركات على الدولة

من الواضح أن النموذج الاقتصادي كبر وتعاظم، لكنه مع ذلك بُنيَّ على تاريخ أطول بكثير من الحرمان والاستغلال. ففي عصور الاستعمار والعبودية والإمبريالية، كانت المصالح التجارية تعوّل على دعم الحكومات؛ أما اليوم، نشهد تناميًا لظاهرة "هيمنة الشركات" التي تجيز للنخبة الاقتصادية تقوّيض إعمال حقوق الإنسان والاستدامة البيئية عن طريق ممارسة نفوذ غير مبرر على صانعي القرار المحليين والدوليين، وعلى المؤسسات العامة. وقد سهّلت هذا الأمر، بصورة جزئية، التخفيضات الجذرية في الإنفاق العام وزيادة الاعتماد على الجهات الفاعلة في القطاع الخاص لتوفير الخدمات الصحية التي تقع مسؤوليتها على عاتق الدول (التعليم، والرعاية الصحية، وتوزيع المياه، إلخ..). فغالبا ما يعتمد المستثمرون والشركات والمؤسسات المالية على تواطؤ الدول لجني الأرباح ومضاعفتها. ومنذ اعتماد النموذج الاقتصادي الليبرالي الجديد على نطاق واسع في ثمانينيات القرن الماضي، شهدت بلدان عدة سيطرة جهات نخبوية خاصة على السلطة داخل النظام السياسي. وقد تبلوّر هذا النموذج في اتفاقات التجارة والاستثمار التي صاغتها مصالح رأس المال العالمي لصالح نهب السلع المشتركة أو ما يُسمى "بالموارد الطبيعية"، وتوفير اليد العاملة الرخيصة. فأدى ذلك إلى "السباق نحو القاع" الذي يُقوّض القانون ويحفز العاملين والمجتمعات على التقاتل في المناطق كافة.

كما أدى ذلك، وفي أماكن عدة، إلى تحوّل دور الدولة من منظم للمنفعة العامة إلى"جهاز لرأس المال العالمي".[8] ففي بعض البلدان يواجه زعماء القواعد الشعبية الناشطون على جبهات النضال الأمامية من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية، دولةً تقوم على ثنائية الشركات والشرطة،[9] " وتبدي استعدادا متزايدًا لتسخير الشرطة والجيش خدمةً لمصالح رأس المال لا الشعب."[10] وعلى الرغم من مرور عقود على "المسؤولية الاجتماعية للشركات" الطوعية، والحمايات القانونية البيّنة في بعض السياقات، غالبًا ما تخوض المجتمعات المحلية صراعات هائلة لمجرد ضمان الحصول على المعلومات والمشاركة في القرارات التي تؤثر في مستقبلهم، أو الاحتكام إلى القضاء لتحقيق العدالة في مواجهة الانتهاكات المنتظمة لحقوق الإنسان.

تعميق اللامساواة

يتميز عالمنا الحالي بدرجات مهولة من انعدام المساواة. إذ ترى منظمة أوكسفام أن " الهوة بين الأغنياء والفقراء تبلغ حدودًا جديدة. وكشف مصرف كريدي سويس مؤخرًا أن الأغنياء الذين لا تتخطى نسبتهم الواحد من المئة يراكمون حاليًا ثروة تفوق الثروة التي يملكها بقية سكان العالم مجتمعين. وقد حدث ذلك قبل عام

[7] Leonardo Pereira Xavier, Movimento Sem Terra, Brasil, Biloxi, MS, September 15-19, 2015
[8] Liz Theoharis, Kairos Center for Religions, Rights and Social Justice, USA, Biloxi, MS, September 15-19, 2015
[9] Francisco Rocael, Consejo de Pueblos Wuxhtaj, Biloxi, MS, September 15-19, 2015
[10] Melona Daclan Repunte, Defend Job, Philippines, Biloxi, MS, September 15-19, 2015

واحد على توقعات أوكسفام الذائعة الصيت عشية انعقاد منتدى الاقتصاد العالمي العام الماضي. وفي غضون ذلك انخفضت ثروة نصف سكان العالم الأكثر فقرًا بمقدار ترليون دولار خلال السنوات الخمسة الماضية."[11] فاتسعت الهوة بين الأغنياء والفقراء مُسجلةً نسب غير مقبولة، في وقتٍ استطاعت قلة مختارة من الأفراد والشركات جمع ثروة تفوق حجم ثروات أمم العالم بأسره، وأصبحت فيه الخدمات العامة الأساسية حكرًا على من يملك المال لتسديد نفقاتها.

كثيًرا ما استخدِمت ذرائع الانقسامات القائمة على التركيبة الاجتماعية، والقوالب النمطية الجنسانية، والعنصرية والتمييز ضد الأقليات، وغير ذلك من أشكال التحيّز لتبرير هذا التفاوت الاقتصادي والمحافظة عليه. ويُشير التاريخ الطويل من الاضطهاد الذي غالبا ما تداخل مع الاستغلال والتجريد من الملكية، إلى الأثر المتباين الدرجات الذي طال النساء وبعض الجماعات، بما فيها المجتمعات الأصلية والمتحدرة من أصول أفريقية، والمهاجرون واللاجئون، والأشخاص من ذوي الإعاقة، وغيرهم أشخاص كثر، بسبب الإفقار والاستبعاد من عمليات صناعة القرار، والتفاوت الاقتصادي المتنامي أو مظاهر التفاوت المعقدة المُضافة. لذا، لا بدّ أن يركز الاهتمام بالمساواة الموضوعية، بعيدًا من المساواة القانونية والرسمية، على كيفية تموضع الجماعات المختلفة داخل المجتمعات جراء القواعد والبنى التي دُمجت بمرور الزمن. فعلى سبيل المثال، لا تزال رعاية الأطفال والمسنين (غير مدفوعة الأجر) تفرض على المرأة عبئا أكثر من غيرها، في حين يواجه عمال المنازل، وغالبيتهم العظمى من النساء والمهاجرين، استغلالًا مزمنًا في ظل الافتقار إلى القوانين التي تحمي العاملين. ويبدو أن القوانين والسياسات المحايدة ستفشل في تحقيق العدالة والمشاركة وتوفير الرفاه المادي لجميع الفئات.

تدهور النظم البيئية وتغيّر المناخ

أقدمت القوى الاقتصادية العالمية التي وسعت الهوة بين الأغنياء والفقراء على خصخصة الموارد الإنتاجية والطبيعية في العالم، وتركيزها في أيدي قلة قليلة. ودفعت هذه القوى باتجاه زيادة الاستهلاك، ساعدها على ذلك التقادم المنظم للسلع والتكنولوجيات، لأنها رأت في الاستهلاك عاملًا حيويًا لاستمرار النمو الاقتصادي وتحقيق الربح، في حين لم تر في الطبيعة سوى مجرد سلعة. وقد أدى ذلك إلى تدمير الغابات والأنهار وأجزاء من المحيطات التي يعوّل عدد كبير من الناس عليها لبقائهم، ناهيك عن تلوث الهواء. كما أدى ذلك أيضا إلى زعزعة المناخ العالمي، وفرض أخطار جسيمة تهدد قدرة أعداد لا تُحصى من الأشخاص وأبنائهم على إعمال حقوق الإنسان. " إن التغيّر المناخي يُهدد قابلية البيئة على المحافظة على الحياة، ولعل ذلك هو العارض الأبرز لنظام تقوده المنفعة الخاصة على حساب الصالح العام."[12]

[11] Oxfam. 2016. “An Economy for the 1%: How privilege and power in the economy drive extreme inequality and how this can be stopped.” At:https://www.oxfam.org/sites/www.oxfam.org/files/file_attachments/bp210-economy-one-percent-tax-havens-180116-summ-en_0.pdf.

[12] Leonardo Pereira Xavier, Movimento Sem Terra, Brasil, Biloxi, MS, September 15-19, 2015

ومع تسجيل غاز ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي حاليًا معدلات أعلى بكثير من المعدلات المُسجلة على هذا الكوكب طوال مليوني سنة، أصبحت درجات الحرارة العالمية اليوم أعلى مما كانت عليه في خلال الـ115 ألف سنة الماضية. فتسبب احترار أعماق المحيطات في ذوبان الأنهار الجليدية، ما دفع بالأسماك والحيوانات البحرية باتجاه قطبي الكرة الأرضية بمعدلات غير مسبوقة، بالاضافة إلى ارتفاع منسوب المياه في البحار أسرع من أي وقت مضى في خلال الـ2800 سنة الأخيرة. كما تسبب تغيّر المناخ إلى تعديل توقيت الفصول، وظهور أنماط مناخية قاسية ومتطرفة وغير متوقعة، مثل السيول الجارفة والجفاف وغير ذلك من الظواهر الأخرى. في الواقع، أثرّت هذه التغييرات على أشد سكان العالم فقرًا أكثر من غيرهم، لا سيما أولئك يعتاشون من الأرض أو يقطنون في مساكن متداعية أو في المناطق الساحلية المنخفضة. وعادة ما تتجلى هذه الآثار بأقسى صورها في المناطق البعيدة من مصادر إبتعاثات الكربون الأصلية، أو يشعر بقسوتها الفقراء والمهمشون في البلدان الأشد ثراءً ، الذين يُهملون في أوقات الكوارث الطبيعية.

تزايد القمع

إنّ الحركات الاجتماعية والمنظمات الشعبية وغيرها من الجماعات الأخرى التي تمثل الأشخاص الذين تُنتهك حقوقهم ويواجهون التهديدات التي تحد من قدرتهم على العيش بكرامة، تتعرض اليوم لحملات قمع مكثفة، وفي بعض الحالات، لأعمال عسكرية ردًا على التحديات التي تفرضها على النظام السائد. وتنفذ الجهات المرتبطة بالحكومة والجيش والقوات شبه العسكرية والشركات والجريمة المنظمة هذه التهديدات التي استهدفت المدافعين عن حقوق الإنسان انتقامًا من انخراطهم في تعبئة الناس من أجل حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتعزيزها. وفي بعض الأماكن، قُلصت حرية المنظمات في التجمّع والتعبير بتقييد قدرتها على تلقي الأموال أو تراخيص العمل الأساسية. وفي حالات أخرى، استُخدم القانون أداةً لتجاهل الدفاع عن حقوق الإنسان وتجريم المدافعين عن هذه الحقوق، فضلًا عن الاشخاص الذين يعيشون في فقر.[13] وقالت ابنة ناشطيّن نقابييّن يواجهان تهما جنائية خطيرة "لقد أصبحوا عدوانيين جدًا، إنهم يقتلون المدافعين عن حقوق الإنسان."[14]

في النصف الأول من عام 2016، ردت الشبكة العالمية على تهديدات كان أعضاؤها يتعرضون لها أسبوعيًا، وشملت المضايقات، والمراقبة غير القانونية، وتجريم المدافعين عن حقوق الإنسان ونضالات المنظمات الشعبية والحركات الاجتماعية، وغالبا ما كان يحدث ذلك باسم المصلحة الوطنية أو الأمن، مدعومًا "بثقافة الإفلات من العقاب" السائدة.[15]

وقد ارتبط هذا القمع في عدة بلدان بسياسات أوسع تحرّض على الخوف والتحيّز، حيث تتورط الشركات و/أو وسائل الإعلام الخاضعة لسيطرة الحكومة في التشهير بالأفراد وأحيانا، بجماعات بأسرها ممن يطالبون

[13] Tchenna Masso, MAB, call of the SMWG, Tuesday, March 29, 2016
[14] Niki Gamara, Defend Job, Philippines, call of the SMWG, Wednesday, March 17, 2016
[15] Melona Daclan Repunte, Defend Job, Philippines, call of the SMWG, Wednesday, March 17, 2016

بحقوق الإنسان، فيوصفون بالمجرمين والمعادين للوطن والمتطرفين وخلاف ذلك من الممارسات غير المشروعة. وفي بعض الحالات يُعمد إلى تعميق الاختلافات العرقية أو الدينية واستغلالها لتقسيم أولئك الذين يواجهون مظالم مشتركة. وفي حالات أخرى، ينفذ (أو يتواطأ) الأفراد والأسر من أصحاب النفوذ الذي تعززه الحكومات الاستبدادية وبقايا الظلم الاستعماري الممارسات القمعية ردًا على الدفاع عن حقوق الإنسان.

في مواجهة هذه النزعات، احتفل أعضاء الفريق العامل المعني بالحركات الاجتماعية والمجموعات الشعبية من جهة، في المرات التي نجوا فيها من اعتداءات مماثلة مؤكدين التزامهم بتعزيز التضامن بين المناطق في الأوقات التي يواجهون فيها التهديدات. في حين شدد زعماء الحركات الاجتماعية من جهة ثانية، على ضرورة مجابهة الأسباب الجذرية التي أدت إلى تعبئة الحركات الشعبية في المقام الأول للدفاع عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتعزيزها، وذلك بعد اتخاذ اجراءات التضامن اللازمة ردًا على هذه التهديدات.[16] يحمل هذا الميثاق في جوهره دعوة لتجاوز اجراءات التضامن إلى المعالجة الجماعية للأوضاع السائدة التي تدفع المجتمعات إلى مقاومة التجريد من الملكية والإفقار وتدمير البيئة، والإصرار على صون كرامتها وحقوقها في الرفاه المادي وتقرير المصير والمشاركة السياسية.

النقاط الناشئة من أجل توحيد النضالات

تفترض الحركات الاجتماعية الأعضاء في الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أن " إقامة عالم آخر ممكن وضروري، ونحن العربة للوصول إلى هناك."[17] ويتطلب هذا الأمر في جزء منه الاعتراف بأن أعضاء الشبكة بتنوعهم يواجهون جميعهم قوى ومصالح عالمية مشتركة غالبا ما تحقق المكاسب على حساب إفقار الآخرين وتجريدهم من ملكياتهم. "وعلى غرار عولمة الرأسمالية، يتعين علينا عولمة النضال من أجل حقوق الفقراء."[18]

المطالبة بحقوق الإنسان

تعدّ حقوق الإنسان أداةٌ قوية تُستخدم لمواجهة هذه النزعات، وتعزيز المساءلة، والتصدي لنموذج التنمية السائد. وهذا لأن معايير حقوق الإنسان كانت نتيجة إرث طويل من النضال. وعليه، ألزمت الدول نفسها باحترام حقوق الإنسان، وحمايتها والوفاء بها بأقصى حد تسمح به مواردها المتاحة، وعبر الاستفادة من المساعدة والتعاون الدوليين، وكفالة الحق في تقرير المصير والمساواة الرسمية والحقيقية في التمتع بهذه الحقوق. تقدّم الصكوك الدولية، بما فيها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعديد من معاهدات حقوق الإنسان الأساسية والأحكام القضائية الصادرة عن الهيئات الدولية والإقليمية، أدلة على المطالب المشتركة المنادية بتحويل العالم على أساس مبادئ المساواة الحقيقية والكرامة. وينطوي بناء الوعي بحقوق الإنسان على إمكانية

[16] Melona Daclan Repunte, Defend Job, Philippines, Biloxi, MS, September 15-19, 2015
[17] Herman Kumara, National Fisheries Solidarity Organization, Sri Lanka, Biloxi, MS, September 15-19, 2015
[18] Roshan Bhati, Pakistan Fisherfolk Forum, Pakistan, call of the SMWG, Wednesday, March 17, 2016

كسر عزلة نضالات المجموعات الشعبية الناشئة في تصديها للمصالح القوية المتنامية عالميًا. وتوفر حقوق الإنسان إطارًا مشتركًا للتحليلات والمطالب التي ستشمل بالضرورة التركيز على تطبيق معايير حقوق الإنسان وتنفيذها في النضال من أجل الكرامة.

الربط بين النضالات – حركة عالمية موحدة لمواجهة الظلم واللامساواة والتجريد من الملكية والاستغلال

إن الجهات الفاعلة والسياسات والممارسات العالمية التي تديم أزمة تعميق اللامساواة والإفقار والدمار البيئي وانتهاكات حقوق الأنسان ذات الصلة، تقوم على نحو متزايد بتشكيل المجتمعات التي يتميز كل منها بتاريخه الفريد. كما إن المخاوف بشأن الظلم الاجتماعي لا تقتصر على المناطق الريفية أو الحضرية وحسب. فهذه المخاوف ليست معزولة في جيوب تقع في جنوب الكرة الأرضية. وحاليًا، نجد أن الأشخاص الذين يعانون الفقر ويتأثرون من الانتهاكات التي تطال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أو المهددين بخسارة أسس معيشتهم يسكنون في كل بلد. لذا، إن لم تكن المجتمعات والحركات موحدة صراحة في نضال مشترك، فإنها تتشارك التحديات الأساسية مما يوفر أساسا للتنسيق. فعن طريق تعميق الوحدة بين النضالات الفردية وإظهار الترابط بينها، يُصبح من الممكن بناء حملة أوسع نطاقًا من أجل الإعمال العالمي لحقوق الإنسان. في الواقع، إن القوة الوحيدة التي تستطيع أن تتعامل مع هذا النموذج الذي يمنح الأفضلية للمنفعة الخاصة على حساب الرفاه العام، وأن تكفل في الوقت عينه تحقيق المساءلة والنهوض بالنماذج البديلة، تتجسد في توحيد الاجراءات التي تتخذها المجتمعات والمنظمات المتحالفة في تصديها الجماعي للفقر والحرمان واللامساواة. ويُرجح أن تؤدي الجهود المبذولة لمنافسة المصالح المتجذرة في النماذج الاقتصادية والاجتماعية الحالية إلى :

- **مجابهة هيمنة الشركات على مؤسسات الدولة وعمليات صناعة القرار:** أصبحت الشركات وغيرها من الجهات الخاصة الفاعلة، لا سيما في قطاعي التمويل والاستثمار، التي تعمل في أحيان كثيرة في إطار شراكة وثيقة مع الحكومات، أشد عدوانية في سعيها لتحقيق المكاسب. ويُعد هذا الأمر محركًا أساسيا للقمع المتزايد الذي أشرنا إليه أعلاه، لا سيما في ظل تعبئة المجتمعات لمقاومة التجريد من الملكية والمطالبة بحقوقها. فعوضًا عن السماح للشركات والمستثمرين والممولين باستمالة مؤسسات الدولة وعملياتها، واستغلال الطبيعة وجمع الثروة على حساب الناس، رأى غاندي أن العمل الجماعي المنظم يملك القدرة على ضمان " توفير ما يكفي لسد الحاجة وليس الأطماع."[19]

- **الإصرار على الحقوق وليس على الأهداف:** إن حقوق الإنسان، بما فيها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، غير قابلة للتفاوض، وهي عالمية ومترابطة وغير قابلة للتجزئة، ويتعين على المجتمع توفير أقصى حد ممكن من الموارد المتاحة لإعمال هذه الحقوق. إذ لا يجوز أن تُختصر الحقوق في المساواة، والحياة وسبل العيش، من جملة حقوق أخرى، في "أهداف التنمية" ومدونات

[19] Prafulla Samantara, Lok Abhay Shakti, India, call of the SMWG, Wednesday, March 17, 2016

سلوك طوعية يُمكن أن تفتقر للتمويل، أو أن تُترك للقطاع الخاص، أو أن يجري التغاضي عنها أو دفعها للوراء بسبب أوضاع غير متوقعة. وفي هذا الإطار، يُعد تعزيز حالات حقوق الإنسان بوصفها التزامات قانونية أمرًا أساسيًا. لأنه وإثر النضالات التي خاضتها الشعوب، دوّنت حقوق الإنسان في المعاهدات الدولية، وأصبحت كل دولة ملزمة قانونا بحقوق الإنسان بموجب معاهدة واحدة على الأقل، بما فيها 164 دولة صدقت على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. إن الدول مُلزمة قانونًا باحترام هذه الحقوق، وحمايتها والوفاء بها ، وذلك عن طريق ضمان سبل الانتصاف الأخرى والمساواة في الوصول إلى العدالة في قضايا الانتهاكات، من جملة اجراءات أخرى. وبالمثل، غالبا ما يكون إصرار الشعب على المطالبة بهذه الالتزامات التي يتحتم الوفاء بها في الممارسة، حافزًا إليها.

- **مناقشة الأخلاقية في تحقيق المكاسب وسط تفاقم اللامساواة:** نحن نعيش في مجتمع السعيُّ فيه إلى الربح يبرّر تركيز الموارد، وتجريد الملايين من ملكياتهم، وتدمير البيئة وما ينتج عن ذلك من فقر، ويتجلى أثر ذلك في الإخفاقات الفردية والثمن الحتمي لهذا " التقدّم". إذ تعمد الشركات الكبرى والمستثمرين فيها إلى التهرب من دفع الضرائب وخصخصة السلع العامة من أجل زيادة هامش أرباحها. وفي والوقت عينه، يُجرّم زعماء القواعد الشعبية وتُكّم أفواههم لمجرد أنهم يحشدون الناس والمجتمعات للدفاع عن حقوق الإنسان في مواجهة السعي المحموم إلى الربح. وهذا الأمر يمثل اختلالا أساسيا في موازين القيّم التي تحكم البنية الاقتصادية في العالم، ويجر إلى مضافرة الجهود "لشيطنة الربح وإضفاء معنى شرير على العبارة بدلًا من جعل هذا السعي وراء الربح غاية نبيلة."

تعزيز قيادة الفئات المعدمة والمحرومة والمهمّشة

إن القوى الاقتصادية بتأثيرها على دينامية المجتمعات المحلية وتاريخها تحقيقًا لمصلحتها الخاصة، تُحفّز أيضًا الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تُجبر الفقراء والمحرومين على التحرك. ذلك أن تفاقم انعدام المساواة كل بلدان العالم تقريبا يدفع بأعداد متزايدة من الناس إلى براثن الفقر أو يجعل سعيهم لكسب الرزق عملا محفوفًا بالخطر. ويشمل ذلك العاملين المضطرين للعمل لساعة طويلة أو تحمل أوضاع عمل غير إنسانية، والعاملين في القطاع غير الرسمي في المناطق الحضرية، والعاملين في قطاع الزراعة (70 من المئة منهم من النساء) الذين يمارسون دورا حيويا في تحقيق الأمن الغذائي لكن من غير تمتعهم بالحقوق الكافية في حيازة الأرض.[20]

ليس ثمة من لا يملك صوتًا. في الواقع، إن تولي تلك الفئات التي تطالها الآثار المباشرة للإفقار والحرمان من الملكية والاستغلال والتهميش للقيادة جنبًا إلى جانب أولئك الذين التزموا سياسيًا بصون حقوق الإنسان يتسم بأهمية بالغة، في حال كانت الحركة العالمية من أجل إحداث تغيير إيجابي في المجتمع تملك أي فرصة

[20] Legborsi Saro Pyagbara, Movement for the Survival of the Ogoni People, Nigeria, Biloxi, MS, September 15-19, 2015

للنجاح. إن الأدلة الدامغة والمقنعة والمتاحة التي تبيّن وجود الفقر في خضم وفرة عالمية جليّة، قد عززت قوة حركات اجتماعية متعددة في العالم. وتعد هذه التطورات فرصة سانحة لبناء تحليل مشترك ولدفع المطالب المشتركة بحقوق الإنسان والعمل الموحد عبر الحدود إلى الصدارة. وعملًا بالمبادئ الأساسية للشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والاقتصادية، يتعين على الحركات الاجتماعية والمجتمعات المُنظمة سياسيًا الاضطلاع بدور مركزي في العمل والتحليل. مثلما أوضحت هذه الحركات عينها ذلك بالقول " لا يمكن القيام بأي عمل يعنينا من غير مشاركتنا."[21] كذلك الأمر، أكدت الجماعات المُشاركة في صياغة هذه المذكرة المفاهيمية ضرورة دعم المرأة في المناصب القيادية وتعزيز إعداد تحليلات جندرية أقوى، فضلا عن التطوير المتواصل للزعماء الشباب على مستوى القواعد الشعبية.[22]

تعميم نماذج بديلة

يُقدّم إطار حقوق الإنسان ثوابت محتملة لتحديد المطالب المشتركة وإنشاء نماذج بديلة، انطلاقًا من مبادئ الشفافية والمساءلة والمشاركة، غير أنه يشدد في نهاية المطاف على المساواة الحقيقية، واستخدام الموارد المتاحة إلى أقصى درجة ممكنة والتعاون الدولي من أجل إعمال حقوق الإنسان. واستنادًا إلى إطار حقوق الإنسان، يبدو أن هذه النماذج البديلة ستعمل على:

- **تأكيد كرامة الإنسان وأولوية الحياة:** إنّ حقوق الإنسان غير قابلة للتفاوض لأن حياة جميع البشر مقدسة، وكرامة الإنسان متأصلة فيه. ومن ثّم ، إن النماذج البديلة ستؤكد، في الحالة المثلى، ارتباطنا بأجيال المستقبل ومسؤولياتنا تجاهها، وضمان الاستدامة البيئية، وتمهيد الطريق أمام تقرير المصير والمطالبة بالحرية. كما ستكرّم أشكال الحياة كافة وستحميها، بدءًا من مصايد الأسماك والممرات المائية وصولًا إلى البر والجو. لأن حياة الإنسان تعوّل على كل أشكال الحياة الأخرى.

- **المطالبة بالمساواة الموضوعية باعتبارها شرطًا أساسيا للتقدّم:** غالبًا ما تتحمل المرأة عبء الفقر بسبب تقاطع نظم السلطة الأبويه مع النظام الاقتصادي العالي وتأثيرها فيه. لذا تواجه النساء والفتيات حواجز مختلفة ومتباينة تعيق تمتعهن بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حتى حينما تحتل النساء داخل المجتمع الواحد مكانات مختلفة جراء قضايا متقاطعة مثل الطبقة، أوالمواطنة، أوالهوية الجنسية، أو العرق أو غير ذلك. فإن كانت مهمتنا جعل "حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية واقعًا للجميع"، يتعين علينا أثناء سعينا لبناء حركة اجتماعية إنجازًا لهذه المهمة، تأكيد المساواة الحقيقية والرسمية على حد سواء، نظرًا لأهميتها المركزية في حركتنا ودورها الحيوي في إنجاز مهمتنا. لذا، يجب أن تدفع النماذج البديلة حقوق النساء والفتيات وواقعهن إلى الواجهة ، وأن تؤكد دورهن المركزي في بناء هذه الحركة.

[21] Mzwakhe Mdlalose, Abahlali baseMjondolo, South Africa, Millerton, NY, June 8-11, 2016
[22] Herman Kumara, NAFSO, Sri Lanka. Millerton, NY, June 8-11, 2016

- **إنشاء حيز وقائي للرأي المخالف و" للحق في المطالبة بالحقوق":** في مواجهة التجريم المتنامي للمعارضين، وإغلاق الحيز المخصص للعمل المدني، لا بدّ من التمسك بحقوق الإنسان كافة. وتشمل هذه الحقوق حرية الضمير، والتعبير، والتجمّع وتكوين الجمعيات، والمحاكمة وفق الأصول، باعتبارها تتعاضد مع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

- **تصور مستقبل مشترك:** يتطلب هذا الأمر الاعتراف بالمظالم التاريخية والسبل التي سلكها أصحاب النفوذ للمحافظة على مكانتهم عن طريق زرع الخوف والتعصب والانقسام. ويستتبع ذلك الانتباه إلى المساواة الحقيقية، وضمان أن تقود النضالات من أجل القضاء على الفقر والحرمان في نهاية المطاف إلى تقاسم الرخاء وتحقيق المشاركة الكاملة والحقوق لجميع الناس، بلا تمييز من أي نوع كان مثل العرق، أو لون البشرة، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي السياسي والرأي الآخر، أو الأصل القومي أو الاجتماعي، أو الملكية، أو الميلاد، أو غير ذلك من الحالات، بما فيها الهوية الجنسية والميل الجنسي. ويقتضي ذلك ضمان الاستدامة البيئية، والنهوض بالمسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة، والتصدي لانعدام المساواة داخل البلدان وفي ما بينها.

في النهاية، "تدعو جميع الحركات الاجتماعية في الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلى هدف واحد: إنهاء الفقر والقضاء على العنف ضد الفقراء وأولئك الذين يكافحون للدفاع عن حقوقهم."[23] إن حملة عالمية لإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لديها القدرة على توحيد النضالات المختلفة في جهد شامل واحد. إنه ليس مجرد عالم يحتضن حقوق الإنسان كافة وجعل أولوية كل حياة ممكنة، بل إنه عالم بدأ فعلًا يحقق تقدمًا كبيرًا في هذه النضالات.

وضع تصور لحملة عالمية

بحث الفريق العامل المعني بمساءلة الشركات مدى قدرة حملة عالمية، صُمتت بناء على المشاورات مع جميع أعضاء الشبكة،في الحالة المثلى، على الارتقاء بالاجراءات المتنوعة التي تتخذها الحركات الاجتماعية، والإصرار على فهمهما على أنها جزء من وحدة متكاملة ومترابطة حيث لا يمكن تحقيق الفوز في إحداها من غير الأخرى. فعلى سبيل المثال، لا يُمكن الانتصار في مجال الوظائف اللائقة في الفلبين في غير توفير سكن لائق في جنوب أفريقيا، ومياه نظيفة في ساحل الخليج، وضمان سبل كسب الرزق في سريلانكا. وبخلاف ذلك، ستصبح كل هذه الانتصار سببا يدفع الجهات الاقتصادية القوية لنقل عملياتها إلى أماكن أخرى من العالم، ومواصلة سعيها المحموم لتحقيق الربح والنمو على حساب حقوق الإنسان والاستدامة البيئية. لذا، نجد أنه بالربط بين هذه النضالات، لن يؤدي تطبيق خطة متماسكة للعمل الجماعي - يُمكن أن تتخذ شكل حملة عالمية- للكشف عن التناقضات التي تشوب الاقتصاد الحالي وما يتصل به من نظم

[23] Ida LeBlanc, National Union for Domestic Employees, Trinidad and Tobago, call of the SMWG, Wednesday, March 17, 2016

سياسية وحسب، بل ستسهم في بناء تحليل وقيادة أوسع تحتاج إليهما " حملة عالمية لجعل حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية واقعًا للجميع."

ويرُجح أن يضم الجمهور الأول لهذه الحملة أعضاء الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحلفاءها، الذين سيعززون فهم الصلات القائمة بين قصصهم والتحليلات النقدية المعمقة الجماعية للأوضاع العالمية المشتركة التي تؤثر في مجتمعاتهم. إن تسليط الضوء على المطالبة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بالإضافة إلى القضايا المشتركة التي تواجهها المجتمعات من شأنه كسر عزلة النضالات التي تخوضها القواعد الشعبية، وجذب مجموعة جديدة من الحركات والمجتمعات ومنظمات المجتمع المدني إلى هذه الحملة، وتعزيز الاعتراف بمقولة "مشكلتك هي مشكلتي ونضالك هو نضالي."[24] وستؤلف هذه الحركات إلى جانب العدد المتزايد من النضالات المتحدة أساسا قويا محتملا يُستند إليه في نقل المطالب الواضحة إلى الحكومات لإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بالتزامن مع الدعوة إلى إخضاع الجهات الفاعلة في القطاع الخاص والنظام الاقتصادي عمومًا للمساءلة في ما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان. وسيتعين على هذه الحملة التعامل مع ردود الفعل العكسية التي ستبديها الجهات القوية في القطاع الخاص والمسؤولين الحكوميين ضد المجتمعات والأفراد الذين جُندوا للمطالبة بحقوق الإنسان، والنهوض بحقوقهم وتعزيز قدرتهم على التنظيم والعمل الجماعي للدفاع عن حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وإعمالها. في الختام، ثمة رغبة قوية لاستكشاف نماذج اقتصادية واجتماعية بديلة تفي بحقوق الإنسان، والدفاع عنها في خضم تعاظم الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تهدد الرفاه وحتى الحياة.

[24] Herman Kumara, NAFSO, Sri Lanka. Email correspondence sent June 23, 2016